

صالح الآلة العسكرية الصهيونية، حتى في حالة الدفاع، كما حصل في حرب عام ١٩٦٧، حيث كانت سوريا ومصر قادرتين على استعادة ما احتل من أراضيها في حرب عام ١٩٦٧، ولكن التدخل الأميركي الى جانب الجيش الصهيوني قلب المعادلة. ان هذه الحالة تفرض: اما الاستسلام للمخطط الصهيوني الأميركي؛ وذلك نقيض لكل معاني الحق والعدالة والسلام، فضلاً عن المصالح للشعب أي شعب؛ واما أن تبذل الدول المحيطة بالكيان الصهيوني، كل ما تستطيع لبناء جيوشها الدفاعية، على الأقل، لتجعل من التوسع الاحتلالي للعدو الصهيوني أمراً صعباً، ان لم يكن متعذراً، وهذا هو الموقف الطبيعي، لأنه يتفق مع الحقوق الطبيعية للشعوب في الحرية والاستقلال الوطني والدفاع عن النفس.

### مستلزمات هذا الموقف

ان بناء قوة عسكرية، من الدخل القومي لأي شعب، أمر مكلف جداً، فضلاً عن اندعام المردود الانتاجي له، وتجميد الطاقة الانتاجية للجندي في المجال الانتاجي المجتمعي. أما اذا كان بناء هذه القوة، محكوم بسباق التسلح مع خصم لا يتوقف عن تطوير جيشه هجومياً، بتنسيق تخطيطي وواجباتي مع واشنطن، ولا يدفع تكاليف قوته العسكرية، فان تكلفة بناء القوات العربية الدفاعية، التي لا تحارب الادفاعياً، تتحول الى نزيف اقتصادي لامحدود، يعطل كل متطلبات تحقيق النمو والتقدم المجتمعي السلمي في كل المجالات، من زراعة وصناعة وعلم وتعليم وخدمات اجتماعية. ومثل هذا يخلق حالة ارتباك وخلل مجتمعي لانهاية لها، مما يؤثر بدوره على زعزعة الاستقرار والسلام المجتمعي والسياسي، ويدفع الى الديكتاتورية التي تزيد الاستنزاف حدة، وتتجاوز الى الاستنزاف القيادي الذي يقع دائماً بقيام الديكتاتوريات في المجتمعات. وهذه الحالة هي القائمة في الشرق الأوسط، وبالتالي، فان السلام في هذه المنطقة لا يتحقق الا بتحقيق حل عادل لشعب فلسطين يمكنه من استعادة حقوقه الوطنية، كخطوة أولى باتجاه السلام الدائم، الذي لا يتحقق الا بزوال الصهيونية باعتبارها الفلسفة العنصرية التوسعية الاحتلالية العدوانية، التي خلقت وتخلق كل أسباب عدم الاستقرار في المنطقة، وتمنع قيام السلام فيها. ان استمرار الوجود الصهيوني، كواقع عدواني، واستمرار فلسفته التوسعية الاحتلالية العنصرية العدوانية، كقاعدة فكرية لمنطلقات حركته، واستمرار اعتباره قاعدة عسكرية متقدمة لحلف الأطلسي وللولايات المتحدة الأميركية، والتغاضي المستمر من قبل واشنطن وعواصم دول السوق الأوروبية المشتركة عن التصرفات الصهيونية، ودفعها اليها أحياناً، كما حصل في العدو الثلاثي عام ١٩٥٦، وفي عدوان عام ١٩٦٧، وضرب المفاعل الذري العراقي عام ١٩٨٠... ومنع قيام المصادر الغربية للسلاح، ببيعه الى العرب الا في نطاق عدم الاخلال بالتفوق العسكري الاسرائيلي للدول العربية مجتمعة، ان ذلك كله دفع ويدفع بدول المنطقة الى التوجه نحو موسكو، طلباً للسلاح وللمساعدات الاقتصادية لتعويض الاستنزاف الاقتصادي الذي يحدثه التسلح. وهذا يعني.. فتح